



الحزب الاشتراكي العربي

A.P.P.

بلاغ

عقدت اللجنة المركزية لحزبنا في العاصمة بغداد للفترة من ٢٥ ولغاية ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٤ اجتماعا موسعا ناقشت فيه مجمل القضايا السياسية المطروحة على الساحة القومية والوطنية، فبعد مناقشات مستفيضة أخذين بنظر الاعتبار العوامل الموضوعية والذاتية، وكذلك المعطيات المفروزة على الساحة السياسية العراقية اليوم، خرج الاجتماع بالرؤى والمواقف التي تخدم أهداف حزبنا على الصعيدين القومي والوطني وبما يجعل شعبنا الأشوري جزء أساس وفعال من النسيج الكلي للوطن الموحد. إضافة الى مناقشة وترتيب امكانات الحزب الذاتية لتتلائم وحجم المسؤولية القومية الملقاة على عاتقه.

فعلى الصعيد القومي، وقف الاجتماع مطولا أمام العلاقات بين الأحزاب والمؤسسات المختلفة التي تمثل شعبنا بمختلف تسمياته، فأكد الاجتماع موقفه المبني والثابت على ضرورة إشراك الجميع في صنع القرار السياسي الذي يهم شعبنا في هذه المرحلة الحرجة، كما شخّص الاجتماع الحالات السلبية ومحاولات التغيب والتهميش المتبعة والتي تؤدي الى حالة من الضبابية وعدم الوضوح للصورة الكاملة أمام شعبنا من القرارات المصيرية التي تتخذ على مختلف الأصعدة، كما أنها تضر بالجهد الأساس الذي تسعى إليه الأحزاب والتنظيمات والمؤسسات القومية من أجل إحقاق حقوقنا على أرض النهرين، وناقش الاجتماع مطولا عدم تفعيل الأطراف الحزبية والمؤسسات التي لم تشارك في المؤتمر العام (الكلداني السرياني الأشوري) الذي عقد في تشرين الأول ٢٠٠٣، علما أن الواجب القومي يدعو إلى فتح باب الحوار للوصول إلى الفهم المشترك نحو بلورة موقف قومي موحد يواجه تحديات المرحلة الحالية وعدم قطع باب الحوار والنقاش بين جميع التنظيمات والأحزاب والحركات السياسية التي تمثل شعبنا بكل مسمياته. كما أكد الاجتماع على أن عمل الأمانة العامة واللجان المنبثقة عن المؤتمر العام (الكلداني السرياني الأشوري) لا يلبي الطموح وليس بالمستوى المطلوب الذي نسعى به من أجل خلق حالة تمكن شعبنا من توحيد خطابه السياسي، وكذلك العمل بما يدعم التوجهات والتوصيات التي انعقد من أجلها هذا المؤتمر، وأن الأمل يحدو حزبنا في عدم تضييع هذه الفرصة بدافع المصالح والمكاسب الحزبية الضيقة والآنية والعمل بجدية في تفعيل دور الأمانة العامة للمؤتمر بما يوازي حجم قرارات المؤتمر السياسية، وانطلاقا من هذه النقطة فإن حزبنا يسعى دوما من أجل بناء علاقات متوازنة ومتكافئة مبنية على الفهم المشترك بين التنظيمات السياسية من جهة ومؤسسات شعبنا الثقافية والاجتماعية من جهة أخرى، والتي تفعل دور شعبنا وتشكيلاته السياسية في إبراز الهوية الوطنية العراقية.

وعلى الصعيد الوطني، فإن العديد من القضايا شكلت الغاية الأساس لمحور هذا الاجتماع وحولها دارت المناقشات المستفيضة، منها مشروع قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الذي يعبر عن وجهة النظر الاشورية والذي أعده واقترحه الدكتور حكمت حكيم، فأكد الاجتماع على أن هذا المشروع يدل على الحرص القومي والوطني والمساهمة الفعالة من لدن الدكتور حكمت حكيم، والحزب يثمن فيه هذه الروح المبادرة المعطاء، لكن تبقى المسألة والتي تؤكد عليها دوما هي أن طرح أي مشروع دون أن يشبع مناقشة وتوحيداً للرؤى يبقى جهدا ناقصا ولا يمثل بالأساس التصورات الكاملة، وعليه ندعو الأمانة العامة ولجنة صياغة الدستور المنبثقة من المؤتمر الى مناقشة المشروع المقدم من الدكتور حكمت قبل تقديمه الى مجلس الحكم خصوصا وأن فيه العديد من النقاط الغير الواضحة والمبهمة حول اسلوب تمثيلنا في المجلس الوطني الانتقالي.

إن ما يهمنا كشعب في المرحلة الانتقالية هو كيفية ضمان وجودنا بالنسبة التي نتمثلها من الشعب العراقي في المجلس الوطني الانتقالي، وهذا ما هو مشكوك في أمره حتى من خلال القانون الذي تم توقيعه بين ممثل سلطة الائتلاف المؤقتة السفير بول بريمر والسيد رئيس مجلس الحكم الأستاذ جلال الطالباني في تشرين الثاني عام ٢٠٠٣ والذي يتم بموجبه نقل السيادة والسلطة للعراقيين بحلول حزيران ٢٠٠٤، في الوقت الذي أعلن حزبنا مباركته لهذه الخطوة على اعتبار أن هذا الاتفاق يعتبر حالة ايجابية وخطوة مطلوبة نحو استعادة السيادة الكاملة للعراق بعد تخلصه من نير الديكتاتورية، فقد أبقى هذا الاتفاق باب التأويلات ومخاوف القوميات الصغيرة مفتوحا على مصراعيه، على ضوء ومعايير التكافؤ في منح فرص الترشيح بين جميع مواطني الشعب العراقي دون الأخذ بنظر الاعتبار مسألة التشتت

A.P.P
Postfach 420307
65203 Wiesbaden
Germany

A.P.P
P.O 597134
CHICAGO ILL, 60659
U.S.A

E. MAIL
APP@ATRANAYA.ORG
FAX: +1 8017406647

الحزب الوطني الأشوري
بغداد - حي بابل

التي يعاني منها شعبنا الأشوري والسنوات القسرية التي مرت عليه من الهجرة والتهجير حتى وصلت إلى درجات التعرض للإبادة الجماعية (الجيوسايد) في سميل ١٩٣٣ وفي عمليات الأنفال السينة الصيت عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ . أن الصورة الحالية للقانون الذي يتم من خلاله تشكيل المجلس الوطني الانتقالي تلحق الضرر الكبير بحقوق شعبنا الأشوري ولا تعطيه الفرصة في تمثيل ذاته ليأخذ فرصته في بناء العراق الجديد .

إن الموقف هذا لا ينطلق من باب استدرار العطف بل هو من ابسط الحقوق الشرعية لشعبنا في تمثيل ذاته بذاته، فأهم المعايير والمفاتيح الديمقراطية في إعادة بناء العراق الجديد هو احترام وصيانة حقوق القوميات الصغيرة التي تعيش في كنف الأغلبية المختلفة عنها عرقاً .

وتطرق الاجتماع إلى مسألة المطالبة بإجراء الانتخابات المباشرة والعامّة في اختيار المجلس الوطني الانتقالي، فإن الحزب يرى بان امكانية إجراء مثل هذه الانتخابات على ضوء ما هو موجود على أرض الواقع من غياب للأمن والأمان وعدم توفر الإحصاء الدقيق والشامل تعتبر غير موفقة، وسوف لن تشكل المعيار الأساس للقوميات ذات النسب القليلة والتي تعرضت الى تغيير ديموغرافي كبير بحيث باتت لا تشكل الأغلبية في أي محافظة من المحافظات العراقية الثمانية عشر ومنها قوميتنا الأشورية والتي نسبة كبيرة جدا منها تعيش اليوم في المهاجر، ونطالب بدورنا ضمان كامل حقهم في ابداء رأيهم في أي عملية انتخابية مقبلة.

وتناول الاجتماع أيضا مسألة الفيدرالية أو الحكم اللامركزي في العراق الجديد، فإن حزبنا ومن خلال مؤتمره الثاني الذي عقده في تموز ٢٠٠٢ ومن خلال مؤتمرات المعارضة الوطنية العراقية التي شارك فيها قبل سقوط النظام الصدامي البغيض . أكد مبدأ الإدارة اللامركزية (الفيدرالية) للعراق الجديد، حيث كانت الحكومات المركزية الأساس الذي جلب الولايات والمصائب لوطننا العراق، والآن وبعد أن تم تحريره من برائن الشوفينية والشمولية وقيادة الحزب الواحد منذ نيسان عام ٢٠٠٣، فإن حزبنا يقف مع الساعين لبناء عراق ديمقراطي تعددي فيدرالي موحد مبني على أساس الهوية الوطنية العراقية، كما يؤكد على مسألة حق شعبنا في الحكم الذاتي مهما كان شكل هذه الفيدرالية والتي حتما سيقورها الشعب العراقي. وفي نفس الوقت نثمن موقف مجلس الحكم في تأجيل مناقشة موضوع الفيدرالية الى وقت قادم، حين تنضج المدارك السياسية وتتوفر السبل والآليات الأكثر ضمانا واستقرارا.

وتطرق الاجتماع إلى مسألة الإرهاب المنظم الذي يتعرض له العراق بعد تحريره، من قبل الجماعات التي اصطفت ودعمت النظام السابق وكذلك الإرهاب القادم من خلف الحدود، والذي يهدد مستقبل العراقيين في بناء الديمقراطية والتعددية بعد المعاناة المريرة التي مر بها، من هنا أكد حزبنا على محاربة الإرهاب والإرهابيين مهما كانت المسوغات التي يساق بها، بينما الواقع يدفعنا من أجل بناء العراق التزام أسس العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات المؤطرة بمبادئ حقوق الإنسان.

كما تناول الاجتماع وضعية مؤسساتنا القومية الثقافية والاجتماعية وآلية دعمها والسبل الكفيلة من أجل إبراز هويتنا الثقافية والاجتماعية وبما تعزز الصورة في وحدة التراب والمصير على أرض النهرين الخالدين دجلة والفرات .

اللجنة المركزية

بغداد في

٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٤